

هدوء ما قبل العاصفة
في شرق المتوسط

طرف يتحدث عن هذا القانون وهو يدافع عن حقوقه في هذه المنطقة.

وبالتالي فإن حديث هذه الأطراف عن قانون البحار الدولي، يعتبر في حقيقة الأمر نهجا يبعث على الأمل. لأن هذا يعني أن الأطراف جميعها تتفق على قيمة سياسية مشتركة، ألا وهو: قانون البحار الدولي. أي أن هذا المرجع المشترك سيكون هو وسيلة الحل، وهذا أمر واضح. ومن ثم سيتم اعتماد نص هذا القانون وتطبيقه لحل هذه الأزمة الماثلة أمامنا.

لكن يبقى هذا الكلام نظريا؛ وعمليا الأمر مختلف تماما. وذلك لأنه بموجب نص قانون البحار الدولي، فإنه في حال وجود خلافات يتعين على الأطراف المعنية الجلوس وجها لوجه على طاولة المفاوضات. وبالتالي فإن هذا أمر محال الحدوث حاليا على اعتبار أن تركيا لا تعترف بقبرص كدولة. وهذا يعني أن قانون البحار الدولي لا يمكن تطبيق بنوده بخصوص هذه النقطة.

وحتى إن تم تجاوز مشكلة المفاوضات هذه، وقبلنا بأن أزمة جزيرة قبرص قد تم حلها نتيجة معجزة ما، سنجد على الجانب الآخر أن سقف مساومات تركيا مرتفع للغاية. فضلا عن أنها تعتبر قبرص جزيرة، وأن الجزر ليست لها مناطق اقتصادية حصرية (كما هو الحال بالنسبة إلى جزيرة ميس اليونانية). فيما على الجانب الآخر تترى قبرص نفسها دولة وليست جزيرة. ومن ثم فإنه من المستحيل انخراط الطرفين في أي مفاوضات في ظل هذه الظروف.

هيرقل ميلس
كاتب تركي



إسطنبول - لدى تركيا أجندة سياسية عريضة للغاية على الساحة السياسية الدولية. كما أن علاقاتها مع اثنتين من أقوى دول العالم، الولايات المتحدة وروسيا، تتأرجح باستمرار بين توتر ومساومات. وهكذا هو حالها مع الاتحاد الأوروبي أيضا. غير أنه من غير الواضح على الإطلاق ما هو الشيء الخفي الذي لا يمكن مشاركته من خبايا تلك العلاقات. لا شك أن الأزمة الأبرز تتجسد في مسألة التوازنات داخل سوريا. أما الأزمة مع الاتحاد الأوروبي فيبدو أنها خرجت من كونها ناتجة عن تعليق مفاوضات وانضمام تركيا إلى النادي الأوروبي. فضلا عن ذلك فإن لتركيا مشكلات مع دول الجوار، أرمينيا وإيران والعراق وسوريا وإسرائيل وقبرص واليونان. ومن المثير في ذات الوقت أيضا أن تركيا تتمتع بصداقات أحيانا مع هذه الدول، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التوتر. فالأمر يشبه حقيقة وضع الأطفال الذين يلعبون في الشارع حينما يتخاصمون مع بعضهم البعض ثم يتصالحون ثانية. لكن لا يوجد في كل هذه المشاحنات حالات خطيرة تستدعي الأهمية، كما أنه لا يوجد ما يدعو للقلق كما يروج له نظام الرئيس رجب طيب أردوغان، ويصنف هذه الخلافات على أنها "مسألة وجود" بالنسبة إلى دولته.

أما المشكلات والالتزامات الأخرى، فلا تظهر أي نوع من أنواع العجلة. فعلى سبيل المثال الخلافات القائمة بين تركيا واليونان في بحر إيجه، وكذلك التوتر بينها وبين أرمينيا، مشكلات يمكنها الانتظار لفترة أخرى، لاسيما وأنها مشكلات قائمة منذ عشرات السنين.

بالنسبة إلى مسألة موارد الطاقة والمنطقة الاقتصادية الحصرية في شرق المتوسط، فامر مختلف. فالموضوع يعتبر بحق "مسألة وجود" لأنه لو كانت هناك موارد طاقة ثرية بالمنطقة، فإن من سيملكها سيبرح الكثير والكثير، فيما سيخسر كثيرا من يعجز عن الوصول إلى تلك الموارد. ولا ننسى أن غالبية الحروب قد اندلعت بسبب هذه النوعية من الموارد الطبيعية التي تعول عليها كثير من الدول كسبب من أسباب تقدمها ورفقها.

كما أن الموضوع يعتبر ملحا طارئا ولا يمكن أن ينتظر على الإطلاق، وذلك لأن عمليات التنقيب بدأت بالفعل داخل المنطقة الاقتصادية الحصرية لقبرص. وإذا لم تكن هناك ردة فعل حيال عمليات التنقيب هذه فإن هذه المنطقة الاقتصادية ستعتبر معترف بها لمن يقومون بالتنقيب فيها. فضلا عن أن هناك الكثير من الدول التي لها الحق في تقاسم هذه الموارد.

على الجانب الآخر نجد إسرائيل ومصر واليونان وقبرص، تعقد بين الحين والآخر اجتماعات مع ممثلي الولايات المتحدة في منطقة موارد الطاقة هذه. كما أن الشركات المشاركة في عمليات التنقيب لها علاقة بدول قوية كفرنسا وإيطاليا. أما تركيا فظهرت في هذه المنطقة كـ"طرف مضاد" لهذه القوى التي تحدث عنها. أي أن عزلتها على الساحة الدولية تتجلى في أبرز صورها. كما أنها أيضا تصب على حماية سفنها الحربية التي تنقب شرق المتوسط. وعلى الطرف الأخر نجد أيضا أن القوى الأخرى تبقى على سفنها الحربية أيضا في نفس الأجزاء. ولا شك أن الأزمة هي في الأساس أزمة قانونية. فكل طرف من الأطراف المعنية يزعم أنه يقوم بعمليات التنقيب داخل منطقتهم الاقتصادية الحصرية بموجب قانون البحار الدولي (UDH). أي أن كل

فصل جديد من الفضائح بطله جيف ميلر
المتهم بالعمالة للدوحة

نائب سابق بالكونغرس ينتهك القانون الأميركي بتسجيل نفسه وكيلا لقطر



شراء الذمم... وباء قطري يصل واشنطن

وقدم لهم نصا مقترحا لرسالة، معربا عن أمه في أن يرسلها المشروع إلى السفير السعودي لدى الولايات المتحدة، لحنه على تخفيف القيود المفروضة على السفر بين المملكة العربية السعودية وقطر.

كابوس المال القطري المشبوه

لغت تقرير الديلي بيست إلى أن النائب تشارلي كريست من ولاية فلوريدا، كان أحد أعضاء الكونغرس الذي تواصل معهم موران.

وفي 15 يونيو 2018، أرسل مساعد موران بريدا إلكترونيا إلى مدير أعمال كريست مع مسودة رسالة ياملون أن يرسلها عضو الكونغرس باسمه، فيما قام موظفو موران بمتابعة التعديلات المقترحة.

وفقا لما ذكرته الصحيفة، بعث كريست في 20 يونيو، برسالة إلى السفير السعودي، نقل فيها أجزاء كبيرة حريفا من رسالة موران المقترحة.

وبعد شهر، تبرع موران بمبلغ مالي لصالح حملة كريست الانتخابية، وفقا ما أفادت الصحيفة.

ونوهت ديلي بيست، إلى أن موران هو واحد من ضمن 17 عضوا على الأقل في الكونغرس، مسجلين كوكلاء في الولايات المتحدة يعملون لصالح الحكومات الأجنبية، كما أنباء لجان حملاتهم نشطة منذ تقاعدهم، أو حولها -إلى جانب احتياطاتهم النقدية- إلى أنواع أخرى من اللجان التي يمكنها صرف الأموال على الحلفاء السياسيين.

وفقا لتحقيق مشترك أجرته الصحيفة مع مجموعات قانونية مستقلة، فإن 9 على الأقل من هؤلاء الأعضاء السابقين استخدموا تلك اللجان للتبرع لنفس المرشحين الذين ابلغوا عن ضغطهم نيابة عن عملائهم من الحكومات الأجنبية.

وقال مراقبون في واشنطن إن قلعا ينتاب الدوائر التشريعية في الولايات المتحدة من حالة الإفساد التي يسببها المال القطري داخل الجسم التشريعي الأميركي على نحو يضرب بمصداقية رجال الكونغرس السابقين والحاليين. ويرى هؤلاء أن استخدام الدوحة للكونغرس الأميركي لتصفية حساباتها مع السعودية والإمارات بدأ بنال من مصادقية السلطة التشريعية الأميركية، ويضعف من موقعها حيال البيت الأبيض ومؤسسات الإدارة الأميركية.

على بعض المناصب السياسية القوية، حيث ترأس لجنة شؤون المحاربين القدامى خلال السنوات الست الأخيرة له في الكونغرس، وجلس في لجان المخابرات ولجان القوات المسلحة.

ويقول المركز القانوني للمجموعة المستقلة التي ترافق تدخل المال في السياسة في شكواه إنه لا يهم أن يكون ميلر لم يقم بأي اتصالات خلال فترة العام الأول من مغادرته منصبه في الكونغرس، لأن المساعدة والمنورة وراء الكواليس لدعم اللوبي الذي يعمل لصالح قطر محظورة أيضا بموجب القانون.

وقالت الشكوى "حتى لو لم يقم النائب ميلر مطلقا بإجراء اتصالات مع جماعات الضغط نيابة عن قطر، فإن أي خدمات وراء الكواليس لدعم جهود الضغط أو التأثير التي تبذلها الحكومة الأجنبية ستنتهك القانون".

تقديم شكوى إلى وزارة العدل الأميركية تتهم عضو الكونغرس النائب السابق جيف ميلر بانتهاك القانون الفيدرالي عندما سجل نفسه وكيلا لقطر بعد ستة أشهر من مغادرته منصبه

وأشارت الشكوى إلى أن شركة الضغط قامت بإلغاء تسجيل أحد زملاء ميلر في سبتمبر 2017 لأنه لم يعمل في السابق ولا خطط لديه للعمل لصالح قطر في المستقبل.

وتطالب الشكوى وزارة العدل بفتح تحقيق لتحديد ما إذا كان ميلر قد انتهك القانون واتخاذ الإجراء اللازم. وأشار الموقع إلى أن الصحيفة الأميركية ذكرت أنه في صيف عام 2018، كان عضو الكونغرس الذي تحول إلى جزء من جماعات الضغط الأميركية جيم موران، يحاول تجديد زلأته السابقين للضغط على المملكة العربية السعودية، نيابة عن أحد عملائه وهي حكومة قطر. وأوضح التقرير أنه خلال شهري يونيو ويوليو، توصل موران، وهو مستشار تشريعي كبير في شركة "مكديرموت ويل أند إميري"، إلى ما لا يقل عن عشرة من أعضاء مجلس النواب والشيوخ من كلا الحزبين كجزء من هذا الجهد لصالح النظام القطري.

أفصحت تقارير إعلامية أميركية مؤخرا، عن الفصل الجديد من مسلسل اعتماد سياسة الدوحة على شراء الذمم، قصد اختراق عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة التي تخص تحديدا منطقة الشرق الأوسط، فبعدما تم الكشف عن حزمة من الفضائح حول قيام قطر باستثمار الملايين لدى شركات الضغط، تناولت صحف أميركية خبرا صادما مفاده تقديم شكوى إلى وزارة العدل الأميركية تتهم عضو الكونغرس النائب السابق جيف ميلر بانتهاك القانون الفيدرالي، عندما سجل نفسه وكيلا لقطر بعد ستة أشهر من مغادرته منصبه.

واشنطن - كشفت مصادر إعلامية أميركية أن مجموعة مستقلة لمراقبة تمويل الحملات الحزبية في الولايات المتحدة، قدمت شكوى إلى وزارة العدل الأميركية تتهم فيها عضو الكونغرس النائب السابق جيف ميلر بانتهاك القانون الفيدرالي عندما سجل نفسه وكيلا لقطر بعد ستة أشهر من مغادرته منصبه.

وفي أبريل 2017 انضم ميلر، الذي قضى ثماني فترات مثل خلالها المقاطعة الأولى في ولاية فلوريدا، إلى إحدى شركات الضغط الأميركية التي تعمل لصالح قطر (ماكديرموت ويل أند إميري).

وكشفت وسائل الإعلام الأميركية أن الشركة قدمت في يوليو 2017 مستندات بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب، تفيد بأن ميلر سيكون واحدا من 3 موظفين يقدمون الخدمات لصالح قطر. وتقول شكوى المركز القانوني للمجموعة، وهي غير حزبية تم إنشاؤها لتقليل تأثير المال في السياسة، أن ميلر انتهك قانونا فيدراليا يُعرف باسم "حظر الباب الدوار" من خلال التسجيل كعميل أجنبي بعد أقل من عام من مغادرته منصبه.

ويحظر القانون على موظفي الحكومة السابقين، بمن فيهم أعضاء الكونغرس، تقديم المساعدة أو تقديم المشورة لكيان أجنبي بقصد التأثير على عضو في الحكومة الأميركية.

ويمكن أن تصل عقوبة مخالفة القانون إلى السجن خمس سنوات أو دفع غرامة مالية، فيما أفيد أن ميلر لم يرد على طلب نيوز جورنال التي كشفت الشكوى للتحقيق. ويأتي هذا التطور ضمن سلسلة فضائح كشفتها الدوائر الإعلامية والقانونية حول قيام قطر باستثمار الملايين لدى شركات الضغط الأميركية لشحن هجمات ضد السعودية والإمارات، وصلت إلى ثماني فترات، حصل ميلر

حتى إن تم تجاوز مشكلة المفاوضات، وتم القبول بوجود حل لأزمة جزيرة قبرص، يوجد على الجانب الآخر سقف مساومات تركية مرتفع للغاية

ووفق قانون البحار الدولي، فإنه في حال عدم توصل الأطراف المعنية إلى أي اتفاق، يتم اللجوء إلى القضاء لحل الخلافات القائمة. وهذه خطوة هي الأصعب، بل تعتبر مستحيلة تقريبا. لأن هناك دولة قبرصية غير معترف بها من قبل تركيا، وجزيرة شمال قبرص المعترف بها كدولة من قبل تركيا لكن لا وجود لشرعيتها على الساحة الدولية، فضلا عن أن تركيا لن تسعى إلى حل القضاء لأنها تعتبر نفسها ذات ميزة في ميزان القوى. فالأمر أشبه ما يكون بحلقة مفرغة. لكن ماذا تفعل؟ هل سيتم الاتجاه لتجميد الوضع على ما هو عليه لفترة طويلة غير بسبب هذا التوتر؟ أم أن حربا ما ستندلع وتؤدي لتغيير ميزان القوى؟

ومن هذا كله نفهم يقينا أن سباق موارد الطاقة شرق المتوسط يعتبر واحدا من أكبر المشكلات التي تعاني منها هذه المنطقة، بل هي أسوأها وأكثرها واقعية وإلحاحا. واعتقد أن من يرون أو يدركون أهمية هذه المشكلة ينصرفون وهم يترددون في الكشف عن وجهات نظرهم في هذا الموضوع. حتى أن المقالات التي تتناول هذا الموضوع الشائك هي قليلة للغاية.

ومن المؤكد أنه عندما يتعلق الأمر بالالتزامات القومية، فإن التعليقات عليها تكون ذات لونين إما أبيض وإما أسود فقط، إذ أن كل طرف يتناول في بقول وجهه النظر القومية أو الرسمية للبلد الذي ينتمي إليه حتى ولو كانت وجهة النظر هذه خاطئة. ومن الطبيعي أن يدافع كل طرف عن الحقيقة التي يسوقها.



أنشطة التنقيب التركية في قبرص استفزاز لدول المنطقة